التاريخ: ٢٥ /٧ /٢٠٠٠

بيان مالي عن تطورات المالية العامة
والحالة الإقتصادية لشهر حزيران ٢٠٠٠

بلغ عجز الموازنة في شهر حزيران مبلغ ٣١٥,٤ مليار ليرة أي ما يوازي ٥٣% من مجموع النفقات بعد أن كانت هذه النسبة قد تدنّت إلى ٤٣% في شهر أيار. وتعود هذه الزيادة إلى نقص جديد في الإيرادات عائد إلى تراجع حاد في تحويلات إدارة المواصلات السلكية واللاسلكية لحصة الخزينة من إيراداتها، بالإضافة إلى عودة الرسوم الجمركية إلى التدنّي أما وتيرة الإنفاق فهي تدنّت من مستوى ٦٨٦ مليار في شهر أيار إلى ٥٩٦ مليار في شهر حزيران والجدير بالذكر أن مستوى النفقات كان قد بلغ ٨١٨ مليار ليرة في شهر نيسان و ٧٣٧ مليار في شهر آذار الماضي مما يؤكّد الإتجاه الهبوطي في النفقات التي كانت الوزارة قد أشارت إليه في بيان الشهر الماضي. أما عجز الموازنة على أساس تراكمي منذ بداية السنة فقد بلغ ٤٦ % مقابل ٣٧ % في نفس الفترة من العام الماضي.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الإعتمادات المعقودة حتى نهاية شهر حزيران قد بلغت ٦٨% من مجمل الإعتمادات المتوفرة (اعتمادات الموازنة زائد الإعتمادات المدورة ودون خدمة الدين العام) مقابل ٤٩% فقط خلال نفس الفترة من العام الماضي. وهذه الظاهرة نتيجة سياسة الحكومة في التعجيل بإنفاق الدولة، مساهمة في تنشيط الوضع الاقتصادي. وقد بلغت نسبة الإعتمادات المصروفة خلال هذه الفترة ٣٨% مقابل ٣٢% في عام ١٩٩٩ (دون خدمة الدين العام) وإذا أخذت خدمة الدين العام في الإعتبار فإن نسبة الإعتمادات المصروفة ترتفع إلى ٤٠%. وقد زادت النفقات المدفوعة عبر الموازنة (بما فيها خدمة الدين العام) منذ أول السنة بمبلغ ٥١٦ مليار ليرة عن نفس الفترة من العام الماضي أي بزيادة قدرها ١٧%. وهذا يدلّ على أن ليست هناك سياسة تقشّف وتضييق على السيولة كما تدعيه بعض الجهات متهمة الحكومة بالتأثير سلباً على الوضع الاقتصادي في البلاد عبر التقشف في المالية العامة.

أما على صعيد الواردات فإن مستواها لم يتغير عن نفس الفترة من السنة الماضية رغم التراجع في محصول الرسوم العقارية والجمركية وضرائب الدخل، وذلك بفضل زيادة الإيرادات غير الضريبية بمقدار ١٧% عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام الماضي. وسيتغير الوضع بالنسبة إلى الإيرادات في الفصل الأخير من السنة عندما تنتهي في نهاية أيلول فترة الإعفاء من الغرامات الضريبية بالنسبة إلى تصاريح عام ٢٠٠٠ والتي أصدر المجلس النيابي على اعتمادها.

أما فيما يختص بالإنفاق من خارج الموازنة فإن أسباب الزيادة في هذا الإنفاق ما تزال قائمة، وهي العجز المتزايد في مؤسسة كهرباء لبنان إذ بلغ مجموع الدعم للمؤسسة عبر سلفات الخزينة مقدار ١٥٠ مليار ليرة وهو يعادل كامل مبلغ الدعم المقدم لكل العام المنصرم من جهة والزيادة الكبيرة في تسديد مستحقات البلديات الذي بلغ ١٥٩ مليار ليرة في النصف الأول من هذه السنة مقابل ٥٦ مليار ليرة فقط في نفس الفترة من العام الماضي من جهة أخرى. وقد بلغت زيادة الإنفاق من خارج الموازنة بين سنة وأخرى مقدار ٢٥٨ مليار، وتبلغ بالتالي زيادة الإنفاق الإجمالية (عمليات موازنة وعمليات خزينة) مقـدار ٧٧٥ مليار ليرة أي ما يـوازي ٢٠% من مجمل النفقات بين النصف الأول من هذه السنة والنصف الأول من عام ١٩٩٩. ولذلك تبلغ زيادة العجز الكلي المتراكم منذ بدايـة السنة وحتى آخر حزيران ما يوازي ٥٣% مقابل ٤٤% في نفس الفتـرة من عام ١٩٩٩.

إن هذه التطورات هي ظرفية ومتعلقة بالمعطيات المختلفة المذكورة وأن وتيرة الإيرادات لا بد من أن تعود إلى الزيادة في الفصل الأخير من السنة بعد الانتهاء من مدة الإعفاء من الغرامات، لذلك سيتعين في المستقبل القريب معالجة الوضع المالي في مؤسسة كهرباء لبنان معالجة جذرية وإعادة النظر في برنامج تسديد مستحقات الدولة إلى البلديات وتصديق المجلس النيابي المقبل على قانون الأملاك البحرية لزيادة إيرادات الدولة.

إن الزيادة الظرفية للعجز ليست مثيرة للقلق إذ تساهم في مساندة الوضع الاقتصادي وهي لا تترافق مع أية ظاهرة سلبية في ميزان المدفوعات بل ترافقت كما تمت الإشارة إليه سابقاً مع تراجع سرعة تزايد الدين العام التي انخفضت إلـى ٢,٥% في النصف الأول من السنة مقابل ٦% في نفس الفترة من العام الماضي. ويعود ذلك إلى امتناع وزارة المالية عن الإستدانة الخارجية حتى نهاية حزيران وعدم إقدام المصارف اللبنانية على الإكتتاب في سندات الخزينة الداخلية فوق حاجة الخزينة بمبالغ كبيرة كما حصل في النصف الثاني من العام الماضي.

ويدلّ المؤشر العام لمصرف لبنان أن الحالة الإقتصادية في نهاية شهر أيار ليست أسوأ من الحالة في نفس الشهر من العام الماضي، إذ أن المؤشر زاد من ١٨٢,٨ في نيسان إلى ١٩٠,٣ في أيار ٢٠٠٠ مقابل ١٨٢,٤ في أيار عام ١٩٩٩، أي أن المؤشر زائد ٨ نقاط بالنسبة إلى نفس الفترة من العام الماضي. لذلك تعتقد وزارة المالية بأن هناك مبالغات كبيرة في وصف حالة الركود الإقتصادي لدى بعض الجهات وهذه المبالغات عائدة إلى حرارة الجو الإنتخابي في البلاد.

وزارة الماليـة